«حرب بلا جرائم؟ في الملاحقة القانونية»

ندوة وورشة عمل لجمعية امم

نظمت جمعية أمم للتوثيق والأبحاث، في سياق مشروعها «ما العمل؟ لبنان وذاكرته حمّالة الحروب»، ورشة عملها الرابع تحت عنوان «حرب بلا جرائم؟ في الملاحقة القانونية»، وذلك بمشاركة الخبيرين الدوليين دايفيد تولبيرت وبول سايلز، اللذين سبق أن توليا مناصب هامة في عدد من المحاكم الدولية، وعدد من الاختصاصيين والمعنيين والناشطين في مجال حقوق الانسان.

تناولت ورشة العمل التي امتدت لفترة يومين في فندق المتروبوليتان، معالجة مفاهيم جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية في القانون الدولي، وموقف المشرّع اللبناني منها. كذلك، ناقشت تأثير ثقافة العفو في لبنان على المجتمع، فضلاً عن امكانية القضاء اللبناني في التعاطي مع هذا النوع من الجرائم، والخيارات الدولية للملاحقة القانونية.

وعرض الخبيران الدوليان تجربتهما الواسعة والغنية خلال عملهما في المحاكم الدولية، في كمبوديا ويوغوسلافيا السابقة وسواها من الدول التي عانت من فظاعات منهجية.

كما استبقت جمعية أمم ورشة العمل بندوة عقدت في بيت المحامي، وذلك بالتعاون مع معهد حقوق الانسان في نقابة المحامين، حملت العنوان نفسه«حرب بلا جرائم؟». وعرض خلال الندوة مقتطفات من فيلمين يوثقان تجربتين ماضيتين في طرق الملاحقة القانونية، ويشهدان على أبرز محاكمات العصر.

يستعيد الفيلم الأول وعنوانه «القاضي والجنرال» بعض وقائع محاكمة أوغستو بينوشيه، فيما يستعيد الفيلم الثاني «صدّام حسين: قصة محاكمة معلنة»، عددا من العناصر القضائية والسياسية التي أحاطت بمحاكمة الرئيس العراقي السابق.

استهلت الندوة بكلمة ترحيبية لمديرة معهد حقوق الانسان في نقابة المحامين إليزابيت سيوفي، التي تحدثت عن «دور المحاكم الدولية وأثرها ومساهمتها في توفير حماية شاملة وكاملة لحقوق الانسان في النزاعات المسلحة، وذلك عبر وضع حد للإفلات من العقاب والمساءلة وخلق الرادع الفعال للحؤول دون انتهاك الحقوق والمواثيق والقوانين».

كما تحدثت لين معلوف، من المركز الدولي للعدالة الانتقالية، عن مهمة المركز الذي يعمل في أكثر من ٢٥ دولة حول العالم. وأوضحت أنه «يؤمن المساعدة التقنية لدول ومجتمعات مرت في فترة حرب أو شهدت جرائم ضد الانسانية، وتريد معالجة هذا الماضي لبناء دولة قانون»، معبرة عن سرورها لمشاركة المركز في مشروع أمم «ما العمل؟ لبنان وذاكرته حمالة الحروب».

من ناحيته، تساءل رئيس جمعية أمم لقمان سليم « هل تصلح ان تكون مقتطفات من فيلمين مدخلاً للنقاش يشارك فيه ثلاثة أعلام قانونيين، اضافة الى الحضور ؟».

وأشار الى ان الندوة تندرج ضمن مشروع أمم «ما العمل؟»، لافتا الى انه «إذ يقوم العنوان بحد ذاته مقام جدول أعمال كامل الأوصاف، فكان لابد من إعطاء صيغة تنفيذية – إجرائية لكل بند من بنود هذا الجدول».

وتابع سليم «الحق أن الأمر لم يكن بالصعوبة التي يظهر عليها»، مجدداً التنويه «بشركاء أمم المعنويين والدوليين في المشروع».

بعد عرض الفيلمين، ذكّر الخبير الدولي دايفيد تولبرت بقول مارتن لوثر كينغ ان «قوس التاريخ طويل لكنه ينحني نحو العدالة». وشدد على « أن جميع الانجازات التي تحققت في محاكمة الطغاة هي من فعل المحاكم الدولية، التي تمكنت ان تضع حدا للافلات من الجرائم، وذلك بعد ان شهد دورها تطوراً كبيراً خلال العقد الأخير».

كما أكد ان «دائرة الافلات من العقاب تتقلص ولم يعد بإمكان القادة ألا يعاقبوا على جرائمهم، وهذا ما رأيناه في هذين الفيلمين». لكنه اضاف ان الطريق لا تزال طويلة، « هناك جزء من العالم لا تغطيه سلطة المحكمة الدولية. فعلى الرغم من سلطتها الواسعة، الا اننا لا زلنا نرى ما يحصل في دارفور وسواها».

من ناحيته، رأى عضو مجلس نقابة المحامين في بيروت ماجد فياض أنه «مهما طال الزمن على الجريمة، يجب ألا يطول بصورة تجعل الجريمة في منأى عن العقاب»، موضحاً أن «أي محاكمة عادلة يجب أن تتضمن معايير أوجدتها الأمم المتحدة في العديد من مواثيقها، مثل تأمين حق الدفاع، وحق الصمت لمن أراد الصمت، اضافة الى تأمين مختلف الضمانات».

وختم فياض انه « يجب ان لا يحاكم بعض الطغاة في أوطانهم، وذلك كي ينالوا أقصى العدالة».

(ايلاف)